الجنرال العائد يعيد ترتيب المشهد اللبناني

16-6-2005

بيروت: أميمة عبد اللطيف

إن النظرية الأكثر تداولا في الأوساط السياسية اللبنانية الآن، هي تلك القائلة بأن القوى الدولية قد قررت أن تأخذ مسافة من الجماعة المسيحية اللبنانية التي كان دائما ينظر إليها باعتبارها الرافعة الأساسية للمشروع الغربي ليس في لبنان فحسب، وإنما في كل الشرق الأوسط، وأن التعويل الآن بات قائما على الطائفة السنية بالأساس، متحالفة مع الزعيم الدرزي جنبلاط من أجل تدشين عملية سياسية جديدة تؤمن الاستجابة للاستحقاقات الدولية على لبنان ومنها نزع سلاح حزب الله.

حين سألت الجنرال ميشيل عون عن توصيفه لمعركة الجبل، رد بالقول إنها "معركة قوية سوف تكون بداية أو نهاية قوى سياسية جديدة في المشهد اللبناني". كان الجنرال السبعيني محقا في هذا التوصيف، إذ أفضت أم المعارك الانتخابية بجبل لبنان إلى ما يشبه الانقلاب الانتخابي، وهذا راجع ليس للفوز الذي حققه التيار الوطني الحر في دائرتي كسروان-جبيل والمتن الشمالي بالتحالف مع ميشيل المر المحسوب حتما على سوريا، وحسب، وإنما لأن أحد أهم نتائج المعركة هو إعلان نهاية قرنة شهوان باعتبارها التنظيم السياسي الذي برز في السنوات الأخيرة متدثرا بمباركة بكركي ليمثل مسيحيو لبنان ويمنع تفرقهم بين التيارات المختلفة. فبهزيمة اثنين من أهم أركان القرنة، وهما نسيب لحود -الذي دائما ما كان يطرح كأحد المرشحين الأقوياء لرئاسة الجمهورية- وفارس سعيد في معركة المتن وعدم تمكنهم من خرق تحالف المر-عون كان أحد علامات بداية النهاية. عون نفسه اعتبر بأن هزيمة لحود وسعيد

تشير بأن "دور القرنة قد انتهى وعليها أن تعيد بناء نفسها"، بحسب كلماته، وإن كان ما بين السطور يشي بأن الشارع المسيحي كان أميل لأن ينتخب زعيما له أكثر من أي شيء آخر، لأنه -بحسب المزاج اللبناني السائد الآن- مثلما للسنة زعيمهم وللدروز زعيمهم وللشيعة زعامة ثنائية، فلكي تكتمل دائرة ملوك الطوائف فإن للمسيحيين أيضا زعيمهم الآتي عبر صناديق الاقتراع، وهو ربما ما يتميز به مسيحيو لبنان عن غيرهم من الطوائف الأخرى.

يكون إعلان زعامة عون لمسيحي لبنان هي النتيجة الأهم من بين إفرازات معركة الجبل، رغم رفض الجنرال المعلن للتقسيمات الطائفية، ذلك أن "التيار ليس تيارا مسيحيا كما أن الجنرال ليس جنرالا مسيحيا فحسب"، إلا أنه شاء أم أبى فإن غالبية ناخبيه وجمهوره هو جمهور مسيحي بالأساس، أهم ما أفرزته الانتخابات هو عودة الناخبين المسيحيين بقوة لصناديق الاقتراع بعد مقاطعة صامتة تبدت في الجولتين الماضيتين، كما أن أحد أهم الأسباب التي اختير من أجلها هي استخراج زعامة للمسيحيين تقف بوجه التحالف السني-الدرزي، الذي وُكل بإدارة الملف اللبناني من قبل قوى دولية وإقليمية في أعقاب مقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري في فبراير الماضي.

ورغم حرص عون الدائم على أن يقدم نفسه في صورة المخلص والزعيم الوطني، حتى إن زيارته لطرابلس ليكون عراب مصالحة بين كل من رئيس الوزراء السابق عمر كرامي ووزير الداخلية السابق سليمان فرنجية وأحد أهم الشخصيات الموالية لسوريا، فسرت على أنها محاولة لتأمين نصر انتخابي

في الشمال من جهة، ولكن من جهة ثانية تأكيد صورته باعتباره زعيما وطنيا ذو خطاب عابر للطوائف.

واعتبر عون في حديث أجرى معه عشية فوزه بأن النتائج هي "أبلغ رد على محاولات تحجيمه من قبل تحالف الحريري جنبلاط"، وقد استمر السجال وتبادل الاتهامات بين عون وكل من جنبلاط والحريري وأقطاب من قرنة شهوان . فمن ناحية وصف جنبلاط فوز عون بـ:"أن السوريين سيعودون من الباب الخلفي"، وأن بشار ولحود "أتيا بعون لإثارة توتر مسيحي بوجه المسلمين خصوصا حزب الله"، ولكن أحد أقطاب قرنة شهوان فارس سعيد وصل بعيدا في اتهاماته لعون، جعلته يصف فوز عون بأنه "يفسح المجال لإعادة إدخال العنصر الإسرائيلي إلى المشهد اللبناني"، ورغم خطورة التصريح إلا أن عون رد باقتضاب أنه "هذيان"، غير أن ما يكشف عنه هذا السجال هو ما عبرت عنه بعض الدوائر المسيحية من أن يؤدي تنصيب عون زعيما للمسيحيين إلي حدوث انشقاق داخل الصف المسيحي نفسه، بل وذكر البعض بما حدث في أعقاب أتفاق الطائف حين تورط المسيحيون، ومنهم عون آنذاك في العام 1989 في حرب إلغاء ضد بعضهم البعض. فهناك تخوف قوي من أن يدخل المسيحيون في حروب تصفية سياسية، فلا يعد لهم تأثير حقيقي في العملية السياسية سيما وأن النظرية الأكثر تداولا في الأوساط السياسية اللبنانية الآن، هي تلك القائلة بأن القوى الدولية قد قررت أن تأخذ مسافة من الجماعة المسيحية اللبنانية التي كان دائما ينظر إليها باعتبارها الرافعة الأساسية للمشروع الغربي ليس في لبنان فحسب، وإنما في كل الشرق الأوسط، وأن التعويل الآن بات قائما على الطائفة السنية بالأساس، متحالفة مع الزعيم الدرزي جنبلاط من أجل تدشين

عملية سياسية جديدة تؤمن الاستجابة للاستحقاقات الدولية على لبنان ومنها نزع سلاح حزب الله.

ولكن هناك قراءة مهمة ترى بأن الدعم الدولي سيما من القوى التي تمسك بالملف اللبناني الآن أمريكا وفرنسا للتحالف السني الدرزي بقيادة سعد الحريري ووليد جنبلاط، الهدف منه بالأساس هو توفير غطاء إسلامي يمهد لنزع سلاح حزب الله، وحتى يكون مسيحيو لبنان بعيدين عن هذا الموضوع الشائك. وبالتالي فهناك ثمة تخوفات بأن التحالفات الانتخابية التي أمنها حزب الله خلال الاستحقاق الانتخابي، والتي طالما قال بأنها تحالفات سياسية بالأساس لتأمين ظهرها قد تتداعي تحت وطأة الضغوطات الدولية على من يديرون الملف اللبناني بحيث يجد حزب الله نفسه بعد الانتخابات يقف من دون مساند اللهم سوي حركة أمل.

ورغم أن الجنرال عون يعترف بأن ثمة أرضية مشتركة بين التيار الحر وحزب الله سيما فيما يتعلق بقضية محاربة الفساد والإصلاح الإداري والاقتصادي —فالحزب كان متعففا عن أي المشاركة في السلطة أو قبول أي مناصب في الدولة طيلة العقد الماضي-، وبالتالي لا يعتبره التيار العوني من ضمن الطبقة السياسية الفاسدة التي حكمت لبنان وأبقته في المنفى طيلة خمسة عشر عاما، ولكن حينما يتعلق الأمر بموضوع سلاح حزب الله لا يخفي عون سرا عن أن الموضوع لابد وأن يكون من خلال الحوار مع الحزب لمعرفة الهدف من قرار الحزب إبقاء سلاحه، وأن الهدف هو الوصول إلى صيغة لتأمين لبنان والمقاومة من الاستهداف الخارجي.

ويرى عون أنه إذا تم تفعيل دور الدولة اللبنانية والأجهزة الأمنية والعسكرية، فلن تكون هناك حاجة لفئة لحمل السلاح خارج أطر المؤسسة العسكرية الشرعية. وحين سئل عون عن طبيعة المشروع الأمريكي للبنان قال بأن الأهداف المعلنة هي نشر الديمقراطية، ولكن الأهداف غير المعلنة يجب أن يسأل عنها "من يتعاطون ويتعاونون مع الأمريكيين حاليا، وأنا لست منهم، حيث لا ارتباط سياسي بيني وبين الإدارة الأمريكية الحالية"، وأضاف بأنه إذا كان ثمة استبدال وصاية سورية بوصاية أمريكية-فرنسية، فإن السياسيين اللبنانيين هم مسئولون عن ذلك بالأساس، لأنهم بحسب الجنرال "بدلا من أن يحكوا مع بعضهم البعض، يذهبون للسفارات للحكي عن بعضهم البعض، وذلك بحثا عن مرجعية خارجية، حيث تعودوا على مرجعية خارجية لأنهم عاشوا تحت الوصاية 3 عاما... كلهم سياسيون مفلسون لم يتعودوا علي ممارسة الصلاحيات ضمن المؤسسات السياسية".

ومما لاشك فيه أن دخول الجنرال عون بكتلة نيابية تضم أعضاء تياره ومناصريه إلى الندوة البرلمانية من شأنه أن يعيد خريطة السياسة اللبنانية، ويدفع إلى إعادة ترتيب الأولويات التي تصورت المعارضة اللبنانية بزعامة الحريري-جنبلاط أنها القوى الوحيدة التي لديها الحق أن تحددها بحكم كونها الكتلة النيابية الأكبر. فملف الرئاسة الذي كان من المقرر أن يكون الموضوع رقم واحد في سلم أولويات المعارضة التي ستشكل الأغلبية النيابية سيتم إعادة النظر فيه بعد دخول عون، الذي صرح غير مرة بأن لا يوافق على إقالة رئيس الجمهورية.

وبانتظار النتائج الحاسمة لانتخابات الشمال، حيث المتبقي 28 مقعدا، لعون فيها أربعة مرشحين فقط، فإن "المفاجأة

العظمى" بحسب وصف أحد المحللين لفوز عون كانت من النوع الذي سيترك أثاره على كل ما هو متصل بمرحلة ما بعد الانتخابات.